

دين الله تعالى أو لباعث فاسد  
كطمع أو رغبة أو رهبة ثم قال  
وهذا الذي تقرر هو الذي نعتده  
وندين الله به اه ونقله تليذه ابن  
الجمال الانصارى في رسالته فتح  
المجيد بأحكام التقليد وأقره  
وعلى الحالة الاولى يحمل ما رأته  
في العقد الفريد في أحكام التقليد  
في أواخره عن ابن عرفة أنه قال  
قال الشيخ عز الدين في جامع  
فتاويه المروية لنا ولغيرنا  
بالاجازة والسند الصحيح مانصه  
والاولى التزام الاشد الاحوط  
لدينه فإن من عز عليه دينه تورع  
ومن هان عليه تدعاه ما أردت  
نقله منه ورأيت في آخر شرح  
ألفية العلامة البرماوى في الاصول  
مانصه (فائدة) قال بعض  
المحتاطين من بلجوسواس أو شك  
أو قنوط أو يأس فالاولى أخذه  
بالاخف والترخص لثلاث  
يزداد ما به فيخرج عن الشرع  
ومن كان قليل الدين كثير التساهل  
أخذ بالانقل والعزيمة لثلاث يزداد  
ما فيه فيخرج إلى الاباحة  
والله أعلم اه ما رأته في الكتاب  
المذكور ويوافقه ما نقله ابن  
حجر في القضاء من تحفته عن  
الخادم للزركشى (وعبارتها)  
وفي الخادم عن بعض المحتاطين  
الاولى لمن بلجوسواس الاخذ  
بالاخف والترخص لثلاث يزداد  
فيخرج عن الشرع ولضده الاخذ

عملا لنفسه وقال اللهم اجعل ثوابه لفلان وصل إليه الثواب سواء كان حيا أو ميتا اه  
وقد أطلت الكلام على ذلك في فتح الفتاح بالخير فراجعه ولا فرق في هذا الحكم بين  
كون المدعو له بمحصل ثواب ما ذكر من الاعمال هو النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره  
كما علم مما تقرر ولا بين كون غيره صلى الله عليه وسلم مدعوا له بطريق الاستقلال أو بطريق  
التبعية له صلى الله عليه وسلم وقول السائل هل يجوز لامثالنا الاقتداء بهؤلاء الخ جوابه  
نعم يجوز ذلك والممنوع منه أن يفعل تلك العبادة البدنية بدلا من فلان وأما دعاؤه  
بعدها ببلوغ ثوابها إياه فلا منع منه كما تقرر وإن كان في بعض أفراد خلاف فهو من  
باب عمل الشخص لنفسه فيجوز تقليد القائل به وقد سلف عن ابن نجيم نقل ذلك عن  
أهل السنة والجماعة وفي شرح المنهج عن شرح مسلم ذهب جماعات من العلماء إلى أنه  
يصل إليه أى الميت ثواب جميع العبادات من صوم وقراءة وغيرها الخ والله أعلم (سئل  
رحمه الله تعالى) جاء في الحديث أن مريد النوم يمسح سائر بدنه بعد قراءة المعوذات فهل  
منها الفاتحة وقل هو الله أحد وقد يستعمل بعضهم المسح على هذه الكيفية بعد صلاة  
الصبح فهل هذا الفعل مسنون أو لا وهل مسح الرأس عقب سائر الصلوات كما يفعله كثير الناس  
بمن يقتدى به مسنون وإذا كان مسنونا فهل يكون قبل الاستغفار ولا إله إلا الله وحده لا شريك له  
أو بعده (الجواب) المعوذات هي سورة الاخلاص وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب  
الناس كما صرح به الأئمة بل سيدهم الحافظ ابن حجر في باب التعوذ والقراءة عند النوم من  
فتح الباري (سئل رحمه الله تعالى) الحمد لله ما يقول السادة العلماء الاعلام مصابيح سنة سيد  
الانام فيما إذا كان ثم طالب علم أطال المطالعة في مؤلفات أهل العلم من الفقه والتفسير والحديث  
وهو ذوفهم فتحكم في رأيه أن جملة هذه الامة ضلوا وأضلوا عن أصل الدين وطريقة سيد  
المرسلين صلى الله عليه وسلم فرفض جميع مؤلفات أهل العلم ولم يلتزم مذهبا من المذاهب  
وعدل إلى الاجتهاد وادعى الاستنباط من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم  
بزعمه وليس فيه من شروط الاجتهاد المعبرة عند أهل العلم شيء هل يسوغ له ذلك والحالة هذه  
أم يلزمه الرجوع عن دعواه ومتابعة أهل العلم ومع ذلك ينسب نفسه للإمامة ويوجب على  
الامة الاخذ بقوله ولزوم مذهبه ويجبرهم على ذلك ويعتقد كفر من خالفه ويستحل دمه وماله  
فهل يكون مخطئا في ذلك أم لا وهل لو فرض اجتماع شروط الاجتهاد في شخص وتمذهب بمذهب  
مستقل هل يجوز له أن يلزم الناس بالتزامه أم الامر واسع في تقليد أهل العلم وهل زيارة  
قبر الرجل الصالح والصحابي أو النذر له أو الذبح عنده أو الدعاء أو التمسح به والاخذ من  
ترايه ونداء الرسول أو الصحابي للاستغاثة به يخرج فاعل ذلك عن الاسلام ويحل دمه مع  
أنه يخبر أنه لم يقصد عبادة صاحب ذلك القبر ولم يعتقد قدرته على أمر توصل به فيه وإنما  
يريد التوسل به إلى الله تعالى لعل رتبته عند ربه وهل الحلف بغير الله يخرج عن الاسلام  
أم لا وما المراد بقول بعض أهل العلم من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويسألهم  
ويتوكل عليهم كفر وقوله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق  
الحديث هل بين عليه الصلاة والسلام موضع هذه الطائفة أم لا وهل من قال بوجودها  
ولكن خفيت أو جهلت الا أن يكون مخالفا للحديث المذكور المصرح فيه بالظهور أم لا

وقوله  
أثبت  
في حماية  
وحكم  
أم لا  
بوقت  
أو صح  
العلم  
ودع  
ذلك  
بل  
اه  
الاه  
النس  
على  
الا  
أنه  
الر  
الله  
و  
ج  
ر  
أ  
ل



ميتا اه  
كم بين  
وغيره  
طريق  
جوابه  
عناؤه  
من  
عن  
أنه  
سئل  
فهل  
ملا  
اس  
كله  
ب  
من  
يد  
ث  
يد  
ب  
لم  
ه  
لي  
له  
ب  
ة

وقوله صلى الله عليه وسلم إن الشيطان أيس أن يعبد المصلون في جزيرة العرب فهل من أثبت الكفر والشرك فيها وجعلها دار حرب يكون مخالفا للحديث أيضا وكذا ماورد في حيازة المدينة عن الشرك عته عليه الصلاة والسلام وأثبت رجل الشرك والكفر فيها وحكم بعدم إسلام أهلها يكون كذلك أم لا وهل مخالفة اجماع المسلمين غير جائزة وخطأ أم لا وهل إذا ورد في الكتاب والسنة دعاء أو صلاة عليه صلى الله عليه وسلم ولم يقيد بوقت ولا زمن ولا مكان هل يجوز فعله على الإطلاق أم لا كما زعمه بعض أهل العلم أو ضحوا لنا الجواب أجزل الله لكم رضاه والثواب (الجواب) الحمد لله وحده لاشبهة أن العلم إنما يدرك بالأخذ عن المشايخ فمن كان شيخه الكتاب حفظاه أكثر من الصواب ودعوى الاجتهاد اليوم في غاية من البعد وقد قال الامام الرافعي والنووي وسبقهما إلى ذلك الفخر الرازي الناس كالمجمعين اليوم على أنه لا يجتهد قال الشيخ ابن حجر في فتاويه بل قال بعض الأصوليين منا لم يوجد بعد عصر الشافعي مجتهد مستقل أى من كل الوجوه اه وقال ابن الصلاح ومن دهر طويل يزيد على ثلثمائة سنة عدم المجتهد المستقل اه وهذا الامام السبوطي مع سعة اطلاعه وباعه في العلوم وتفنته فيها بما لم يسبق إليه ادعى الاجتهاد النسبي لا الاستقلالي كما قاله بنفسه في بعض تأليفه ومع ذلك لم يسلم له وقد نافى مؤلفاته على الخمسمائة ودلت على علو كعبه في الكتاب والسنة ووسائلهما وادعى ذلك غيره من الأئمة كالسبكي والبلقيني وابن دقيق العيد وغيرهم لكن قال الشيخ ابن حجر التحقيق أنهم إنما أثبت لهم نوع اجتهاد لا الاستقلال فدعوى الاجتهاد لمن لم يقرب منهم باطله وإدّارح الرجل المستول عنه مؤلفات أهل الشرع فليت شعري بماذا يتمسك فإنه لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحدا من أصحابه فإن كان عنده شيء من العلم فهو من مؤلفات أهل الشرع وحيث كانت على ضلال فمن أين وقع على الهدى فليبينه لنا فإن كتب الأئمة الأربعة ومقلديهم جل مأخذها من الكتاب والسنة فكيف أخذ هو ما يخالفها وهو كما نقل عنه لم يبلغ رتبة الاجتهاد وحكم مثله إذا رأى حديثا صحيحا ولم تسمح نفسه بمخالفته أن يفتش من أخذ به من المجتهدين فيقلده فيه كأنه عليه الإمام العمدة المحقق القدوة النووي في الروضة إذ الاستنباط من الكتاب والسنة لا يجوز إلا لمن بلغ رتبة الاجتهاد كما نصوا عليه فيجب على هذا الرجل الرجوع إلى الحق ورفض الدعاوى الباطلة وأما تكفيره المسلمين فقد صح أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما فإذا كان الذي رماه به مسلما فيكون هو كافرا وفي شرح الكبير للرافعي تنال عن التهمة إذا قال لمسلم يا كافر بلا تأويل كفر لأنه سمي الإسلام كافرا وتبعه على ذلك النووي في الروضة واعتمد ذلك المتأخرون كابن الرفعة والقمولي والنشائي والاسنوي والأذري وأبي زرعة بل قضية كلام الأستاذ أبي إسحاق الأسفرائني والحلي والشيخ نصر المقدسي والغزالي وابن دقيق العيد وغيرهم أنه لا فرق بين أن يؤول أولا وقول السائل يستحل دمه صح أنه صلى الله عليه وسلم قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله الحديث فكيف ساغ لهذا الرجل استجلال مالم يحل له عليه الصلاة والسلام وهذا الحديث هو مفاد قوله جل شأنه في محكم كتابه فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة

بالأثقل كذا يخرج إلى الإباحة اه نقل التحفة بحروفيه والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب ثم لا بد للمفتي من استجماعه شروط الافتاء قال ابن المقرئ في روض الطالب يشترط اسلام المفتي وعدالته فترد فتوى الفاسق ويعمل لنفسه باجتهاده ويشترط تيقظ وقوة حفظ وأهلية اجتهاد فمن عرف مسألة أو مسائل بأدلتها لم يجز فتواه بها ولا تقليده وكذا من لم يكن مجتهدا ولو مات المجتهد لم تبطل فتواه بل يؤخذ بقوله فعلي هذا من عرف مذهب مجتهد وتبحر فيه جاز له أن يفتي بقول ذلك المجتهد وليضف ما يفتي به إلى المذهب إن لم يعلم أنه يفتي عليه ولا يجوز لغير المتبحر أن يفتي إلا بمسائل معلومة من المذهب اه كلام ابن المقرئ ورأيت في فتاوى الجلال الرملي في علم الأصول منها مانصه (سئل) رضى الله عنه عن إنسان حفظ الإرشاد في مذهب الشافعي والكفر في مذهب أبي حنيفة والمختصر في مذهب مالك والمقنع في مذهب الحنبلي فهل يجوز له الإفناء في جميع المذاهب المذكورة (فأجاب) بأنه يشترط في المفتي المنتسب إلى مذهب إمام زيادة على ما يشترط فيه من إسلام وعدالة أن يعرف مذهب إمامه ويعرف قواعده وأساليبه ويكون فقيه



النفس فليس لمن حفظ كتابا  
أو نحو في مذهب إمامه ولم تتوفر  
فيه شروط الإفتاء أن يفتي به وفي  
فتاويه أيضا (سئل) رضى الله عنه  
عن المفتي إذا ألقى وخرج عليه  
بعض الناس بأن ما ألقى به خطأ  
ودفعت إليه الورقة والنقل  
فشققها وكتب غيرها وهكذا  
مرارا متعددة هل يمتنع من الفتوى  
أم لا (أجاب) إن لم يكن أهلا  
للإفتاء وجب منه من الإفتاء  
ولا فلا وخطؤه ورجوعه إلى  
الصواب لا يخرج به عن الأهلية اه  
والله أعلم (وقد ظهر) لك أن  
من لم يكن فيه أهلية الإفتاء  
لا يجوز له تعاطيها وقد رأيت في  
بعض فتاوى العلامة ابن قاسم  
العبادي مانعه ومنصب الإفتاء  
انحطت مرتبته وتسوره كل من  
أراد بل تجرأ عوام الطلبة على  
التكلم فيها شاؤا بما شاؤا وعلى  
إساءة الأدب في حق علماء  
الدين وسادات العارفين لتفاؤل  
العلماء من أولى الأمور وتشاغلهم  
على البحث عن أوصافهم ولا حول  
ولا قوة إلا بالله العلي العظيم اه  
(ونقله) من خط تلميذه العلامة  
أحمد الخفافى المفتي والمدرس  
والخطيب في المسجد النبوي على  
مشرفه أفضل الصلاة والسلام  
(خاتمة) في ذكر نبذة من مصطلح  
الشيخ أحمد بن حجر في تحفته  
وغيرها كذا غيره من المتأخرين

نخلوا سبلهم وفي آية أخرى فاخوانكم في الدين، وقال صلى الله عليه وسلم نحن نحكم بالظاهر  
والله يتولى السرائر وقال ما أمرت أن أشق عن قلوب الناس ولا سرائرهم وقال لإسامة  
حين قتل من قال لا إله إلا الله: هلا شققت عن قلبه؟ ولا يجوز لمجتهد أن يحمل الناس على  
مذهبه نعم إن كان قاضيا ورفعت إليه حادثة فإنه إنما يحكم فيها بما يظهر له من الأدلة؛  
والنذر للأولياء فيه تفصيل عند أئمتنا الشافعية قال في الهبة من التحفة لو نذر لولي ميت  
بمال فإن قصد أنه يملكه لغيره وإن أطلق فإن كان على قبره ما يحتاج للصرف في مصالحه  
صرف لها وإلا فإن كان عنده قوم اعتيد قصدهم بالنذر للولي صرف لهم اه وفي النذر  
منها مانعه يصح نذر التصديق على ميت أو قبره فإن لم يرد تملكه واطرد العرف بأن  
ما حصل له يقسم على نحو القراء هناك فإن لم يكن عرف بطل الخ ما أطال به وفي كتاب  
ترغيب المشتاق للعلامة عبد المعطى السملأوى سئل الرملى فيمن نذر إن سلم زرع من  
العاهة والحر للولي إلى أن قال بعد ذكر السؤال فاجاب إن أشفع بذلك حتى أوميت وكان  
الصرف له من مصالح ذلك الولي صح نذره وصرفه في مصالحه ولا يتقيد بذلك بورثته وأقاربه  
وإلا لم يصح وسئل أيضا عن محل معتقديه جماعة قاطنون به ينذر له الناس بزيت وشمع  
ودراهم وغير ذلك ويتصدقون على من به كذلك لكن يدفع ذلك دافعه وهو ساكت فيهم  
الامر ولا تعلم نيته فهل والحالة هذه يجوز لأحدهم الاختصاص به أولا لأن الظاهر  
عدمه وهل نذر المشايخ والاضرحة والمحال المعتقدة بقصد التعظيم باطل وفي شخص نذر  
إن شفى الله مريضه آتى للولي الفلاني بشاة والحال أن ذلك الشيخ في برية لا يوجد فيها إلا الخادم  
في بعض الأوقات فاجاب أما الأولى فإن قامت قرينة على أمر أو اطردت عادة بشيء عمل به  
إذ من القواعد أن العادة محكمة ولا تقسم بين الموجودين بالسوية ونذر المشايخ والاضرحة  
والامكنة المذكورة شيء صحيح منعقد إن عادت منفعة على الأحياء وإلا فلا وتعتبر  
مصالح المواضع أولا وأما الثانية فإن انتفع به أحد صح نذره وإلا فلا اه ومن المعلوم  
أن الناذرين للمشايخ والأولياء بشيء لا يقصدون تملكهم لعلهم بوفاتهم وإنما يتصدقون  
به عنهم أو يعطونه خدامهم وحينئذ فهو قرينة لأن النذر لا ينعقد عند الشافعية في المباحات  
ولا في المكروهات والمحرمات وإنما ينعقد في القرب والمسنونات التي ليست بواجبة  
وأما التمسح بالقبور والتبرك بها فاختلاف أئمتنا في ذلك فمنهم من أباح ذلك بل استجبه  
ومنهم من منع منه لكنه قال بالكراهة لا بالحرمة فضلا عن القول بالكفر به قال  
الإمام النووي في الإيضاح ويكره لصاق الظهر والبطن بجدار القبر قال الحليمي وغيره  
ويكره مسحه باليد وتقبيله بل الأدب أن يبعد عنه إلى آخر ما قاله قال ابن حجر في  
خاشيته اعترض النووي العز بن جماعة وغيره في تقبيل القبر ومسه بقول أحمد لا بأس  
به وقول المحب الطبري وابن أبي الصيف يجوز تقبيل القبر ومسه وعليه عمل العلماء  
الصالحين وقول السبكي إن عدم التمسح بالقبر ليس مما قام الإجماع عليه ثم ذكر حديث  
إقبال مروان فاذا برجل ملتزم القبر الحديث وفيه وذلك الرجل أبو أيوب الأنصاري  
رضي الله عنه وهذا الحديث أخرجه أحمد والطبراني والنسائي بسند فيه كثير بن زيد  
وثقه جماعة وضعفه النسائي وقد يجاب بأن قول أحمد لا بأس به يحتمل نفي الحرمة ونفي



الكراهة وإن كان أظهر وقولا نخب الطبري وغيره وعليه عمل العلماء الصالحين يحتمل رجوع الضمير فيه إلى الجواز المأخوذ من يجوز وإلى نفس التقييل والمس والاول أقرب ويؤيده تعبيره يجوز دون يستحب إذ لو كان مراده الاستحباب لعبر به ثم استدل بعمل العلماء فلما عدل عنه إلى الجواز كان ظاهره أن ذكرناه وشمول الجواز للاستحباب والجواب اصطلاح للأصوليين لا الفقهاء إلى أن قال ابن حجر ويؤيد ما ذكرته مافي معنى الحنابلة أنه لا يستحب التمسح بحائط القبر ولا تقييله وقال أحد ما أعرف هذا فتعارضت الروايات عن أحد إلى أن قال في حاشية الإيضاح وعلم بما تقرر كراهة من مشاهد الأولياء وتقييم انهم إن غلبه أدب وحال فلا كراهة الخ وأطال به في حاشية الإيضاح وذكره أيضا ناقلا إياه من الحاشية المذكورة في الجوهر المنظم وكذلك الجلال الرمل في شرح الإيضاح وقال عقبه اعلم أن عبارة المصنف تفيد أن علة الكراهة في الأدب فيعلم منه أنه لو قصد به التبرك فلا بأس به فقد نص الشافعي على أن أي جزء قبله من البيت حسن ويكره الانحناء للقبر الشريف وتقييل الاعتبار مالم يقصد به التبرك والتعظيم اه بحروله ، وفي الجنائز من حواشي الحلبي على شرح المنهج مانصه أفق والد شيخنا بعدم كراهة تقييل نحو قبور الصالحين بقصد التبرك كأعتاب محامهم اه ، وفي حسن التوسل للفاكهى تمرغ الوجه والخند واللحية بتراب الحضرة الشريفة وأعتابها في زمن الخلوة المأمون من توهم عامي محذورا شرعيا بسببه أمر محبوب حسن لطلابه وأمر لا بأس به فيما يظهر لكن لمن كان له في ذلك قصد صالح وحمله عليه فرط الشوق والحب الطافح إلى أن قال على أني أتخفك هنا بأمر يلوح لك منه المعنى بأن الإمام السبكي وضع حرز وجهه على بساط دار الحديث التي مسها قدم النووى لينال بركة قدمه كما أشار إلى ذلك بقوله

وفي دار الحديث لطيف معنى = إلى بسط لها أصبو وآوى

لعل أن أنال بحر وجهي = مكانا مسه قدم النووى

وكان شيخنا تاج العارفين إمام السنة خاتمة المجتهدين يمرغ حروجه وحيته على عتبة البيت الحرام وحجر اسماعيل ونحو ذلك إلى آخر ما قاله وفي الجوهر المنظم مانصه جاء بسند جيد أن بلالا رضى الله عنه لما زار النبي صلى الله عليه وسلم من الشام جعل يبكي ويمرغ وجهه على القبر الشريف إلى آخر ما قاله وأما التوسل بالأنبياء والصالحين فهو أمر محبوب ثابت في الأحاديث الصحيحة وغيرها وقد أطبقوا على طلبه واستدلوا بأمر يطول شرحها وقد ذكرت جملة منها في هذا الموضع فلا حاجة إلى إعادته هنا بل ثبت في الأحاديث الصحيحة التوسل بالأعمال الصالحة وهي أعراض فبالذوات أولى والحلف بغير الله تعالى لا يكون كفرا إلا إن قصد الحالف تعظيم ذلك الغير كتعظيم الله تعالى وعليه حملوا حديث الحاكم من - لى بغير الله فقد كفر - وفي رواية فقد أشرك وحيث لم يقصد تعظيمه كذلك لا يكفر واختلفوا في أنه يأثم أولا قبل بالاول ونقل عن أكثر العلماء لكن الذى نقله النووى في شرح مسلم عن أكثرهم الكراهة قال في التحفة وهو المعتمد وإن كان الدليل ظاهرا في الاثم إلى آخر ما قاله وجعل الوسائط بين العبد وبين

(اعلم أن الشيخ) أحمد بن حجر إذا قال شيخنا يريد به شيخ شيخ الإسلام زكريا الأنصارى وكذلك الخطيب الشربيني وأما الجلال الرمل فإنه يعبر عنه بقوله الشيخ بالتحريف بالالف واللام وإذا قالوا الشارح أو الشارح المحقق فمرادهم جلال الدين المحلى نعم ابن حجر في الإمداد شرح الارشاد يريد بالشارح الشمس الجوجرى شارح الارشاد وإذا قالوا الامام يريدون به إمام الحرمين وإذا قالوا القاضي يريدون القاضي حسين وإذا قال في التحفة شارح بالتكدير يريد به شارحا من شارح المناهج أو غيره وهذا هو التحقيق كما أوضحته في تأليف مستقل فاحفظه ولا تغتر بمن يقول إنه ابن شبة أو غيره وإن قال قال بعضهم مثلا مراده به ما هو أعم من قوله شارح كما أوضحته في ذلك المؤلف إذ المراد بعض العلماء سواء كان شارحا أم لا وإن قال كما قاله بعضهم أو اقتضاه كلامهم أو نحو ذلك فتارة يصرح باعتاده وتارة يصرح بضعفه (والحكم حينئذ واضح وإن أطلق ذلك ولم ينبه على اعتاده) ولا ضعفه فيكون ذلك معتمد التحفة كما أوضحته في ذلك المؤلف ومثل كافي ذلك لكن الاستدراكية لم يجرى فيها التفصيل في كما وقد يجمع في التحفة بين كما ولكن فيتردد النظر في



الترجيح بينهما وقد بينت في ذلك المؤلف ما يفهم التعارض في الترجيح بينهما لكن مقتضى مانقته ثمة عن ابن حجر نفسه ترجيح ما بعد كما فراجع ذلك المؤلف إن أردته وإن قال في التحفة على ما اقتضاه كلامهم أو على ما قاله فلان أو كذا قال فلان ونحو ذلك فهذه صيغة تبرئ كما صرحوا به ثم تارة يرجح ذلك وهو قليل فيكون هو معتمد التحفة وتارة يضعفه وهو أكثر في التحفة مما قبله فيكون مقابله هو المعتمد وتارة يطلق ذلك ولم يرجح شيئاً وجرى غير واحد حينئذ على أنه ضيف والمعتمد خلافه وتوقفت في ذلك المؤلف في ذلك وأنه لا يلزم من تبرئه اعتماد مقابل ذلك التبرئ فينبغي حينئذ مراجعة بقية كتب ابن حجر فما فيها هو معتمد فإن لم يكن ذلك فما اعتمده معتمدو متأخري أئمتنا الشافعية رضي

ربه فإن صار يدعوهم كما يدعو الله تعالى في الأمور ويعتقد تأثيرهم في شيء دون الله تعالى فهو كفر وإن كان المراد من جعلهم وسائط أن يتوسل بهم إلى الله في قضاء مهماته مع اعتقاد أن الله هو النافع الضار المؤثر في الأمور دون غيره فالذي يظهر عدم كفره وإن كان هذا اللفظ قبيحاً يتبادر منه الكفر ومن ثمة أطلق صاحب الفروع من الحنابلة القول بكفره قال قالوا إجماعاً ونقله ابن حجر في كتابه الأعلام وأقره ولم يحضرن في الآن حديث في موضع الطائفة المذكورة وأظن أني رأيت في كلام بعضهم أنها بالشام ولا يلزم من خفاء تلك الطائفة على بعض الناس مخالفة الحديث إذ ليس كل ظاهر يعلمه كل أحد ومن أثبت الشرك والكفر فيما ذكره السائل وجعلها دار حرب فهو أقبح ما يكون بل يخشى عليه الكفر كما قدمنا ما يفيد ذلك فيمن كفر مسلماً وإجماع المسلمين حجة قال تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصه جهنم وساءت مصيراً فعليك بالجماعة إنما يأكل الذئب القاصية من الغنم ومن شذفوه في النار وما ورد في الكتاب والسنة مطلقاً من الأدعية والأذكار وغيرهما يحمل على إطلاقه إلا ما قيده الأئمة فيتعبد من المعلوم أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا تطلب في نحو قيام الصلاة وركوعها وسجودها وقس على ذلك وهذا آخر ما أردت إيراده في هذا الجواب والله نسأل أن يلهمنا الصواب وكتبه الفقير محمد بن سليمان عفا الله عنه وعن دعاله بالفقران (سئل رحمه الله تعالى) إذا فعل ذنباً بيته وبين ربه الخ (الجواب) أعلم أن للتوبة ثلاثة شروط الأول الندم على الفعل والثاني الإقلاع في الحال والثالث العزم على عدم العود ويزيد حق العباد برد المظالم إليهم فيجب أن يأتي المستحق فيمكنه من استيفاء العقوبة أو أنه يستحله اللهم إلا أن يكون مما لا يمكن ذكره لآدائه إلى مفساد لا يمكن تداركها كزناه بزوجة الغير أو بجاريته فهذا ينسد عليه طريق الاستحلال وتبقى في عنقه المظلمة فليجبرها بالحسنات كما يجبر مظلمة الميت والغائب بها وأما حقوق الله تعالى كزنا وشرب الخمر فالأولى في ذلك التوبة والستر على نفسه وإنكار فعل ذلك ويقتصر على شروط التوبة السابقة وإذا أقر بذلك سن له الرجوع عن إقراره وتكذيب نفسه ويسن للشهود كتم الشهادة في ذلك حيث لم يترتب على الترك مفسدة والله أعلم (سئل رحمه الله تعالى) عن الأوراق التي ينقش فيها صورة المسجد الحرام وما فيه من المشاعر العظام وغيره وتسمى بالعمر وتعلق في جدار مساجدنا بحيث تشوش على المصلين عند النظر إليها فهل ذلك مكروه أم لا؟ (الجواب) والله الهادي إلى الصواب التعليق المذكور على الوجه المشروح مكروه فقد رأيت في صحيح البخاري باب إذا صلى في ثوب مصلب أو فيه تصاوير هل تفسد صلاته وما ينهى عن ذلك حدثنا أبو نعيم عبد الله بن عمر ثنا عبد الوارث ثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان قرام أي ستر لعائشة رضي الله عنها سترت به من جانب بيتها فقال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أميطي عنا قرامك هذا فإنه لا تزال تصاويره تعرض لي في صلاتي انتهى ما رأيت في صحيح البخاري وفي الصحيحين خبر عائشة رضي الله تعالى عنها كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصلي وعليه خيمصة ذات أعلام فلما فرغ قال: ألهتنى أعلام هذه اذهبوا به



إلى أبي جهنم وأتوني بانبجائته اه ، وصرح أئمتنا الشافعية بكره الصلاة إلى مايلهمى  
وعبارة التحفة كرهت أى الصلاة فى مخطط وإليه وعليه لأنه يحل بالخشوع وزعم عدم  
التأثر به حقا فقد صح أنه صلى الله عليه وسلم مع كاله الذى لا يدانى لما صلى فى خميسة  
لها أعلام نزعها وقال ألفتى أعلام هذه ، وفى رواية كادت أن تفتنى أعلامها انتهت  
عبارة التحفة بحروفها وصرح أئمتنا الشافعية أيضا بكرهه نقش المساجد وتعليق هذه  
العمر من قبل نقشه كما هو ظاهر وعبارة الروض لابن المقرئ ويكره نقش المسجد  
واتخاذ الشرفات له اه قال شيخ الإسلام زكريا فى شرحه للأخبار المشهورة فى ذلك ولثلا  
يشغل قلب المصلى بل إن كان من ربح ماوقف على عمارته فحرام اه كلام شيخ الإسلام  
فى شرح الروض وصرح أئمتنا الشافعية بكرهه تعليق خصوص العمر بجدار المسجد  
وعبارة المزجد صاحب العباب فى كتاب تجريد الزوائد قال الشيخ عز الدين يكره كراهه  
شديدة تعليق العمر فى المساجد إذا كانت بحيث يراها المصلى وتشوش عليه وإلا فلا انتهت  
عبارة تجريد الزوائد ومنها نقلت وفى العباب وشرحه لا بن حجر ويكره كما أفتى به ابن  
عبد السلام كراهه شديدة تعليق العمر فيه الملهية بأن عقلت حيث تشغل وتشوش قال  
وإلا فلا بأس به ولا يحل الانتفاع بها إلا بإذن مالكها إلا إن ابتلي بحيث لا يعلق مثلها  
وسقطت ماليتها فلكل أحد أخذها لقضاء العرف بالمساحة فيه اه كلام ابن حجر وفى  
شرح العباب لابن عراق العمر بالعين أوراق تكتب فيها صورة الحرمين الشريفين ويكتب  
فيها حجة فلان وعمرة فلان وبها يظهر وجه تسميتها بالعمر اه وفى فتاوى ابن زياد  
النبني فى فصل أحكام المساجد مانصه مسألة عن قول صاحب العباب فى أحكام المساجد  
يكره تعليق العمر ما معنى العمر أجاب العمر أوراق طوال فيها آيات من القرآن مكتوبة  
بأقلام غلاظ وفيها مثال الحرمين المكي والمدني وذكر ابن زياد كلام ابن عبد السلام  
السابق فى كراهتها الشديدة إلى قوله فإن كانت بحيث لا تشوش عليه فلا بأس ثم قال قال  
الأذرعى إلا أن يتولد عن ذلك تلويث الجدار بالصافى فيه أو فساد تجصيصه أو نحوه  
بضرب المسامير فيها فيحرم اه والله أعلم بالصواب هذا ما أمكن كتابته على السؤال  
فى غاية العجلة لأن الوقت وقت الحج ولا يمين فيه كتابة أكثر من ذلك لضيق الوقت  
مع ترادف الأشغال والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب وكتبه الفقير إليه عز  
شأنه محمد بن سالم الكردى المدنى مفتى السادة الشافعية بمدينة خير البرية عفا الله عنه  
وعمن دعاه بالغفران وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين

الله عنهم فخر ذلك المؤلف إن  
أردت تحقيق ذلك وهذا بحسب  
ماظهر للفقير والله أعلم بحقائق  
الأحوال وتفصيل المعتمد من  
الأقوال وهذا آخر ما أردت نقله  
وابتراده والحمد لله أولا وآخرا  
وظاهرا وباطنا جدا يوافي  
نعمه ويكافئ مزيده وصلى الله  
تعالى على خير خلقه محمد وعلى  
آله وصحبه وسلم وعلمنا معهم  
يا أرحم الراحمين .  
قال مؤلفه رحمه الله تعالى كان الفراغ  
من تحرير هذه الكراوىس ليلة  
الثاني والعشرين من شهر رمضان  
الشريف من شهر سنة ألف  
ومائة وتسع بتقديم التاء الفوقية  
وسبعين بتقديم السين خلا  
ما ألحق به والحمد لله رب العالمين  
وصلى الله على سيدنا محمد  
وآله وسلم

١١٨٩ هـ

وقفه الله تعالى على  
مدرسة الفلاح بمجده  
الواقف : حسبه البسطى  
١١٦٤

(تم الكتاب بعونه تعالى)